

الدرجة

## [إجابة السؤال الأول]

أ) عدد التطليقات : ثلاث تطليقات .

الدليل : لأنه عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ سُئِلَ عن قوله تعالى : ﴿الْطَّلاقُ مَرَّتَانِ﴾ فأين الثالثة ؟ فقال : ﴿أَوْ شَرِيفٌ بِإِحْسَنٍ﴾ .

ب) ١- في المكره عليه .

٢- الوكيل في الطلاق إن كان موكله زوجة أخرى .

التعليق : لتردد بين زوجتين فلابد من تقييز .

ج) الحكم : لم يسمع ذلك إلا بيته .

د) ١- (✓) . (١/٢) التعليل للصواب : لصيورتها أجنبية بافتداء بضعها .

٢- (✓) . (١/٢) التعليل للصواب : لأن الضابط في التعزير أنه مشروع في كل معصية لا حد

(١) فيها ولا كفارة . (١/٢)

(١) تصويب الخطأ : لا يجب تتبع في صيام الكفار . (١/٢)

(١) تصويب الخطأ : ولي أمر نفسه . (١/٢)

(١) التعليل للصواب : لأنه أبلغ في الإذن . (١/٢)

[٤٠-٨]



## [إجابة السؤال الثاني]

أ) أضرب القتل : ١- عمد محض .

٢- خطأ محض .

٣- عمد خطأ .

وجه حصرها : أن الجاني إن لم يقصد عين المجنى عليه فهو خطأ وإن قصدها كان بما يقتل غالباً فهو

(١) العمد وإلا فشبه عمد .

ب) الحكم : حد . (١/٢) التعليل : لأن من حقه إذا علم التحرير أن يمتنع . (١/٢)

ج) ١- الحكم : لا جهاد عليه . (١/٢) التعليل : لأن مقصود الجهاد البطش والنكأة وهو مفقود فيه . (١/٢)

(١) التعليل : لأنه حلف على فعله ولم يفعل . (١/٢) ٢- الحكم : لم يحيث . (١/٢)

(١) التعليل : لأن العقيقة تبرع وهو ممتنع من مال المولود . (١/٢)

٣- الحكم : لا تجوز . (١/٢)

(١) التعليل : لأن الهيام كالمرض يأخذ الماشية فتهيم في الأرض ولا ترعى . (١/٢)

٤- الحكم : لا تجزئ . (١/٢)

(١) التعليل : لصحة قصده . (١/٢) ٥- الحكم : حل ذلك . (١/٢)

[٤٠-٨]

## [إجابة السؤال الثالث]

- أ) المواقع : ١- الموت .  
٢- النسب .  
٣- الملك المطلق .  
٤- الترجمة .
- ب) ضابط المجزئ في الأضحية : السلامة من كل عيب ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل . (١/٢) الحكم : لا يضر . (١/٢)
- ج) ١- (ب) لا يجوز . (١/٢) التعليل أو الدليل : رعاية للمهاتلة . (١/٢)  
٢- (ج) سبعة . (١/٢) التعليل أو الدليل : لحديث جابر رضي الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في العيد فرأينا أن نشترى في الإبل والبقر كل سبعة منها في بدنة . (١/٢)
- ٣- (أ) رجلين . (١/٢) التعليل أو الدليل : لاطلاق الرجال عليه غالباً . (١/٢)
- ٤- (ب) لا تقبل مطلقاً . (١/٢) التعليل أو الدليل : لأنهن لا اختصاص لهن بالاطلاق عليه . (١/٢)
- ٥- (ج) لا يعتبر قذفاً صريحاً ولا كناية . (١/٢)
- التعليق أو الدليل : لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي القذف وهذا هنا ليس في اللفظ إشعار به . (١/٢)

## [إجابة السؤال الرابع]

- أ) الخلع شرعاً : فرقة بين الزوجين ولو بلفظ مفادها بعوض مقصود راجع لجهة الزوج .  
أركان الخلع إجمالاً : ١- ملتزم للعوض . (١/٢) ٢- بضع . (١/٢) ٣- عوض . (١/٢) ٤- صيغة . (١/٢) ٥- زوج . (١/٢)
- ب) المختلس هو : من يتعمد الهرب من غير غلبة مع معاناة المالك .  
المنتهب : هو من يأخذ عياناً معتمداً على القوة والغلبة .
- ج) ١- التعليل أو الدليل : لما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشرع وما فيه من معنى الطلاق .  
٢- التعليل أو الدليل : لقوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ .  
٣- التعليل أو الدليل : لأنهن مكفيات بنفقة أزواجهن .  
٤- التعليل أو الدليل : لأن من لا مروءة له لا حياء له، ومن لا حياء له قال ما شاء .
- (يكفى بأحد هما)  
وقوله عليه السلام : (إذا لم تستح فاصنع ما شئت).

## [إجابة السؤال الخامس]

- أ) صاحب الفرض هو : من له نصيب مقدر في الشرع من التركة .  
ب) أحوال بنات الصلب في الميراث : ١- النصف للواحدة المتنفرة عند عدم الابن . (١/٢)
- ٢- الثالثان للاثنتين فصاعداً عند عدم الابن . (١/٢) ٣- الإرث بالتعصيب مع وجود الابن . (١/٢)
- ج) الضوابط هي : ١- كل وارث يسقط في إحدى حالي الحمل ولا يسقط في الأخرى لا يعطى شيئاً .  
٢- كل وارث لا يتغير فرضه بتغير حال الحمل يعطى فرضه تماماً .  
٣- كل وارث يتغير فرضه بتغير حال الحمل يعطى أقل نصيبه ويوقف له الباقي من النصيب الآخر حتى يتبين الأمر بوضع الحمل .
- د) الحكم : وجبت له بحكم القانون وصية في التركة بمقدار نصيب من مات عنه في حدود الثالث بشرطها .  
هـ الزوج : (١/٢) فرضًا . (١)  
الأم : (١/٢) البالقي بعد فرض الزوج . (١)  
الأب : البالقي بالتعصب . (١)  
الأخ لأم : محجوب بالأب . (١)